نفي المعتزلة صفات المعاني واتفقوا على المعنوية

وأثبت أيضا معنى لذاته من الإرادة الأزلية جعلوها صفة حادثة قائمة
بنفسها لا في محل واعلم أن المعتزلة كلهم أنكروا صفات المعاني التي أثبتها
جماعة أهل السنة ووافقوهم على اتصافه تعالى بالأحكام المعنوية
وهي كونه تعالى قادرا ومريدا وعالما وحيا وسميعا وبصيرا ومتكلما وقالوا
يجب أن تكون هذه الأحكام واجبة لذاته تعالى ولا تعليلها بصفات المعاني
كما في الشاهد لما يلزم على تعليلها في حقه تعالى من جوازها وافتقارها
إلى العلل وذلك يستلزم حدوثها واتصافه تعالى بالحوادث مستحيل وأيضا
يلزم على إثباتها كثرة القدماء والإجماع على أن القديم واحد بل يلزم على
إثباتها تعدد الإله لأنها تكون حينئذ مشاركة للإله في القدم والقدم
أخص صفات الإله والمشاركة في الأخص توجب المشاركة في الأعم فيلزم
أن تشاركه تعالى في سائر صفات الألوهية وهذا الذي تخيلوه فاسد لما
علمته من بطلان تعليل الأحكام المعنوية بالمعاني فلا يلزم منه جوازها
وافتقارها لأن معنى تعليلها بها أنها ملازمة لها لا يمكن ثبوتها بدونها وكلاهما
قديم واجب وتسميتها معللة أن صفات المعاني أثرت في ثبوت الصفات المعنوية
وإفادتها الثبوت والحصول وإذا كان التعليل بمعنى التلازم فلا يدل على
جوازها ولا على حدوثها كما يتلازم جائزان في الشاهد يتلازم واجبان
في الغائب ولا يقدح ذلك في وجوبهما وذلك كما تقول كونه تعالى قادرا ملازم
لكونه تعالى مريدا وهما متلازمان ولكونه تعالى عالما وإنما أطلقوا على صفات
المعاني العلل والمعنوية لأن صفات المعاني صفات وجودية تتميز وتعقل
على حيالها والصفات المعنوية صفات ثبوتية لا تعقل على حيالها وإنما تعقل
بصفات المعاني فلما كانت تابعة لها في التعقل أطلقوا على ما كان أصلا في التعقل
علة وعلى ما كان تابعا له في التعقل معلولا وأما ما ألزموه من مخالفة
الإجماع بتكثير القدماء فجوابه أن الممتنع إنما هو تكثير ذوات قديمة لا التكثير بكثرة صفاته والذات

القديم واحد

الأخص لا يكون إلا صفة نفسية

واحدة بالإجماع وإن تعددت صفاتها فمتعلق الإجماع وحدة الذات الموصوفة
بصفات الألوهية لا وحدة الموصوف بالقدم مع قطع النظر عن كونه
ذاتا وأما ما ألزموه من تعدد الإله بسبب اشتراكها في أخص
صفات الإله وهو القدم فجوابه أن القدم ليس صفة نفسية بدليل
تعقل الذات قبل تعقل قدمها والأخص لا يكون إلا صفة نفسية لا يمكن
تعقل الذات بدونها كالحيوانية للإنسان بل هو أخص الصفات النفسية
كالناطقية للإنسان ولما ثبتت الملازمة عقلا بين الصفات المعنوية
وبين صفات المعاني في الشاهد بطريق التعليل أو الشرطية أو الحقيقة
أو الدلالة العقلية وجب طرد تلك الملازمة شاهدا وغائبا لأن اللزوم
العقلي لا يمكن تخلفه بوجه من الوجوه فإذا عرفت هذا فقوله في المقدمات
القدرة الأزلية يعني القديمة وهي قدرة مولانا تبارك وتعالى لا القدرة الحادثة
وهي قدرة الحيوانات **قوله** يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه
يعني يتيسر بها إخراج كل ممكن من العدم إلى الوجود وإخراجه من الوجود
إلى العدم وقد مر في جعله العدم الطارئ أثرا للقدرة الأزلية مباشرة
على مذهب **القاضي** وهو الصحيح في النظر لأن الصحيح أن تأثير القدرة
الأزلية إنما هو الإمكان مع الحدوث أو الإمكان بشرط الحدوث أو
الحدوث فقط أو الإمكان فقط وذلك كله محقق ثابت للعدم الطارئ
ولا يلزم في أثر القدرة أن يكون وجوديا كما ظن **إمام الحرمين** بل
إنما يلزم فيه أن يكون متجددا حادثا كان ذلك المتجدد وجودا أو عدما
وهذا هو **الحق** الذي لا شك فيه والله تعالى أعلم وبه سبحانه التوفيق
وقد ذهب بعض الأئمة المحققين إلى أن العدم الممكن السابق على وجود
الحوادث فيما لا يزال مقدور للباري تبارك وتعالى كالعدم والوجود
الطارئين بمعنى أن في قبضة قدرته تعالى يتأتى منه حفظه على الحالة وإزالته

في جعل العدم الطارئ أثرا للقدرة الأزلية خلاف

العدم الممكن السابق عن وجود الحوادث فيما لا يزال مقدور للباري على مذهب المحققين

Copyright © King Saud University